



القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في "نهاية المطلب في دراية المذهب"
لإمام الحرمين الجويني: دراسة تحليلية

إعداد

محمد زيني بن يحيى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصول الفقه

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مايو ٢٠١٦ م

ملخص البحث

رَكَرَّ الباحث في دراسة هذا الموضوع على تراث إمام الحرمين أبي المعالي الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ)، من خلال التنظر في كتاب "نهاية المطلب في دراية المذهب" الذي يعتبر أصلاً لكثير من المؤلفات التي تلتته عبر القرون، خاصة في المذهب الشافعي. وقد عمل الباحث على دراسة ما نثره الجويني في هذه الموسوعة الفقهية من قواعد أصولية تتبُّعاً وفحصاً لها في الأبواب المختلفة. وتقوم المنهجية المتبعة في دراسة الجوانب المختلفة على الاستقراء والتحليل والمقارنة والتركيب. وقد وُظف الاستقراء لاستيعاب مادة الموضوع من مظانها المختلفة، استخدم التحليل لفحصها وتبين خصائصها وعلاقاتها. أما المقارنة والتركيب فجرى استخدامها لتصنيف تلك المادة والمقابلة بينها ثم إعادة توزيعها وتركيبها وفق ما جرى عليه الباحث من ترتيبٍ لعناصر الموضوع مسابقة لما درج عليه الأصوليون عامةً. وقد سعى الباحث كذلك إلى الربط، قدر الإمكان، بين القواعد الأصولية في الكتاب المذكور وما جاء في كتبه الأصولية خاصة، كالبرهان والتلخيص، كما عمل على إبراز الجانب التطبيقي لتلك القواعد بذكر نماذج ومسائل مما قرَّره الجويني في موسوعته الفقهية محل النظر. وإذا اجتهد الباحث في الكشف عن الثروة المنهجية الأصولية التي ينطوي عليها كتاب "نهاية المطلب"، فقد رام إبرازَ الإسهام الأصيل للجويني في هذا المجال المهم في علم أصول الفقه خاصة، وخدمة للفقه الإسلامي عامة من ناحية أخرى. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج مهمة، نكتفي بذكر أهمها هنا. أولاً: من أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه عل الرغم من شافعية إمام الحرمين وتقديره الكبير للشافعي، لم يكن في "النهاية" مجرد مقلِّدٍ ناقلٍ للأقوال والآراء، وإنما كان مجتهداً في تقريره للمسائل الفقهية والاستدلال لها والموازنة والترجيح بينها، وهذا ما يفسر كثرة إيرادها للقواعد الأصولية والاحتجاج بها في مختلف أبواب الكتاب. ثانياً: إن كتاب "نهاية المطلب" وإن كان كتاباً فقهياً يدور حول مسائل الفروع، إلا أنه يشتمل على ثروة منهجية أصولية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة الفكر الأصولي للجويني. ثالثاً: بيَّن البحث أن القواعد الأصولية التي أصَّلها الجويني قائمة على مراعاة التوازن بين النقل والعقل وبين الثبات والتغير. وختاماً بينت الدراسة ريادة إمام الحرمين في وضع اللبنة التأسيسية لعلم المقاصد فمهَّد بذلك الطريق لمن جاء بعده من العلماء الذين طوَّروا هذا المبحث المهم، مثل عز الدين بن عبد السلام، وشهاب الدين القرافي، وأبي إسحاق الشاطبي، ومحمد الطاهر ابن عاشور.

ABSTRACT

The researcher addresses this topic in the legacy of Imām al-Ḥaramayn Abū al-Ma‘ālī al-Juwaynī (419-478H) by focusing on his book *Nihāyat al-Maṭlab fī Dirāyat al-Madhhab* which constitutes a reference model for many later works in Islamic jurisprudence over the centuries, especially in the Shāfi‘ī School. Accordingly, the researcher has carried out a comprehensive survey and thorough examination of the *uṣūlī* rules strewn in the different parts of this juristic encyclopedia. The methodology that has been followed in addressing the different aspects of the topic consists of induction, analysis, comparison and synthesis. Induction has been employed to encompass the relevant materials of the subject matter, while analysis serves to examine those materials and identify their characteristics and interrelationships. Comparison and synthesis have been used to contrast those materials and reorder them according to the structure of the study in line with the general approach of legal theorists. Moreover, the researcher has endeavoured, as much as he could, to relate the *uṣūlī* precepts found in the *Nihāyat al-Maṭlab* to their counterparts in al-Juwaynī’s works on Islamic legal theory, such as *al-Burhān* and *al-Talkhīṣ*. He has also brought to light the practical and applied aspects of those rules by providing examples of practical issues decided by al-Juwaynī in his juristic encyclopedia under consideration. Likewise, by labouring to uncover the wealth of methodological legal thought contained in the *Nihāyat al-Maṭlab*, the researcher has highlighted al-Juwaynī’s original contribution in this crucial area of Islamic legal theory in particular, and at rendering some service to Islamic jurisprudence in general. The study has arrived at a number of important findings of which only the most important will be mentioned here. Firstly, despite belonging to the Shāfi‘ī School and his high regard of Imām al-Shāfi‘ī, al-Juwaynī appears in the *Nihāyat al-Maṭlab* not as a mere imitator (*muqallid*) who simply follows and transmits the statements and views of others, but rather as an original scholar (*mujtahid*) who independently and critically discusses, contrasts, weighs and judges the different issues and views, which clearly explain the abundance of his references to, and reliance on, the *uṣūlī* precepts in the different parts of the book. Secondly, although the *Nihāyat al-Maṭlab* is a work in applied jurisprudence, it is a store of rich legal methodological materials pertaining to Islamic legal theory that cannot be ignored in any serious study of al-Juwaynī’s contributions to *uṣūl al-fiqh*. Thirdly, the *uṣūlī* precepts formulated by al-Juwaynī are clearly informed by an attempt to strike a balance between textual authority (*naql*) and rational (*‘aql*) as well as between fixity and immutability on the one hand, and flexibility and change on the other. Finally, the study shows that Imām al-Ḥaramyan had laid down the basis for the discipline of the Sharī‘ah objectives (*maqāsid al-sharī‘ah*), thus paving the ground for scholars who contributed greatly to the development of this field of study, such as ‘Izz al-Dīn ibn ‘Abd al-Salām, Shihāb al-Dīn al-Qarāfi, Abū Ishāq al-Shāṭibī and Muhammad al-Ṭāhir Ibn ‘Āshūr.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohammad Zaini Bin Yahaya has been approved by the following:

Mohamed Taher el-Mesawi
Supervisor

Hassan Ibrahim Hendaoui
Internal Examiner

Abdul Majeed Salaheen
External Examiner

Noor Naemah Binti Abdul Rahman
External Examiner

Ssekamanya Siraje Abdallah
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammad Zaini Bin Yahaya

Signature:

Date:

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦ م محفوظة ل: محمد زيني بن يحيى

القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في

"نهاية المطلب في دراية المذهب" لإمام الحرمين الجويني: دراسة تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد زيني بن يحيى

التاريخ:

التوقيع:

إلى روح ولديّ اللذين ربياني صغيراً ورعياني كبيراً،
وإلى أساتذتي الذين هدّبوني فأحسنوا تهديبي،
وإلى زوجتي العزيزة رفيقتي في مسيرة حياتي،
وإلى كل من مدّ لي يدَ العون مادياً ومعنوياً أثناء دراستي.

الشكر والتقدير

أحمد الله ربي الكريم المتين، مستحق الحمد والثناء في كل حين، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده. في الوقت الذي توضع فيه اللمسات الأخيرة على هذا البحث، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير لكل من ساهم في هذا الإنجاز. فالشكر أولاً لشيختي ومعلمي الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الميساوي على كل ما بذله وقدمه لي من من توجيه أعمالي، وتسديد خطواتي، ورسم لي طريق هذا البحث، وأمدني بملاحظاته النيرة، وأفادني بتوجيهاته القيمة، وتصويباته الدقيقة، حتى يخرج هذا البحث في شكله النهائي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عمومًا، ولكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية خصوصًا، ولقسم الفقه وأصوله على وجه أخص، وخاصة الأساتذة الأفاضل والموظفين فيه على ما أسدوا من إرشادات قيمة وخدمات مستمرة أثناء دراستي في هذه الجامعة العريقة.

وإلى والديّ رحمة الله عليهما اللذين شمالاني بالعطف والحنان ولم تر عيونهما نتيجة عملي، وهي بالأحق نتيجة تضحيتهما، ومهما قلت في حقهما فلا يمكنني أبدًا أن أمنحهما جزءًا بسيطًا لقاء ما قدّماه لي من تضحياتهما، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته.

وإلى زوجتي التي ساندتني وقدمت لي دعوة صادقة، والتي صبرت على طول غيابي أثناء انشغالي بإعداد البحث، وإلى أولادي الذين شعروا ببعد والدهم وحرمانهم من صحبته الحانية في بعض أوقاتهم. كما لا أنسى أن أشكر إلى زملائي وهيئة التدريس في قسم الشريعة بكلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الوطنية الماليزية، وإلى كل من كان له الفضل في إعانتي على إثراء هذا البحث بشكل مباشر أو بغير مباشر، فلهم جزيل الشكر والتقدير.

وأخيرًا، أسأل الله العظيم أن يتقبل مني هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، موجبا للفوز بجنانه ورضوانه العظيم، وصلِّ اللهم بدءًا وختمًا على عبدك ورسولك محمد المبعوث رحمة للعالمين.

محتويات البحث

ب	ملخص البحث.....
ج	ملخص البحث بالإنجليزية.....
د	صفحة القبول.....
هـ	صفحة التصريح.....
و	صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....
ز	الإهداء.....
ح	الشكر والتقدير.....
١	الفصل التمهيدي.....
١	المقدمة.....
٣	مشكلة البحث.....
٤	أسئلة البحث.....
٤	أهداف البحث.....
٥	أهمية البحث.....
٦	الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع.....
٦	منهجية البحث.....
٧	حدود البحث ومادته الأساسية.....
١٠	الدراسات السابقة.....
٢٢	الفصل الأول: إمام الحرمين، ونهاية المطلب، والقواعد الأصولية.....
٢٣	المبحث الأول: مكانة إمام الحرمين في المذهب الشافعي.....
٢٣	المطلب الأول: نبذة مختصرة لسيرة إمام الحرمين.....
٣٠	المطلب الثاني: إمام الحرمين الفقيه الأصولي.....

٣٢	المطلب الثالث: إمام الحرمين زعيم الشافعية في زمانه.....
	المبحث الثاني: كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب ومكانته في المذهب
٣٥	الشافعي.....
٣٥	المطلب الأول: التعريف بنهاية المطلب.....
	المطلب الثاني: أهمية كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام
٣٧	الحرمين.....
	المطلب الثالث: أهمية كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب في المذهب
٣٨	الشافعي.....
٤١	المبحث الثالث: القواعد الأصولية.....
٤١	المطلب الأول: مفهوم القواعد.....
٤٣	المطلب الثاني: مفهوم الأصولية.....
٤٨	المطلب الثالث: مفهوم القواعد الأصولية.....
٥١	المطلب الرابع: سمات القاعدة الأصولية.....
٥٢	المطلب الخامس: إطلاقات القاعدة الأصولية.....
٥٣	المطلب السادس: الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية.....
٥٩	المطلب السابع: القواعد الأصولية والفقهية المشتركة.....
٥٩	الخلاصة.....

الفصل الثاني: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في الأدلة المتفق عليها في "نهاية

٦١	المطلب في دراية المذهب".....
٦٣	المبحث الأول: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في القرآن الكريم.....
٦٩	المبحث الثاني: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في السنة.....
	المبحث الثالث: القواعد الأصولية المشتركة بين القرآن والسنة وفروعها
١١٥	الفقهية.....
١٥٠	المبحث الرابع: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في الإجماع.....

١٦٦	المبحث الخامس: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في القياس.....
١٩١	الخلاصة.....

الفصل الثالث: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في الأدلة المختلف فيها في

١٩٣	"نهاية المطلب في دراية المذهب".....
	المبحث الأول: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في المصالح المرسلة في "نهاية
١٩٤	المطلب في دراية المذهب".....
	المبحث الثاني: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في الاستصحاب في "نهاية
٢٣٣	المطلب في دراية المذهب".....
	المبحث الثالث: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في العرف في "نهاية
٢٤٣	المطلب في دراية المذهب".....
	المبحث الرابع: القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في قول الصحابي في
٢٥٧	"نهاية المطلب في دراية المذهب".....
٢٦٢	الخلاصة.....

الفصل الرابع: قواعد أصولية متفرقة وفروعها الفقهية في "نهاية المطلب في دراية

٢٦٤	المذهب".....
٢٩٢	الخلاصة.....
٢٩٤	الخاتمة.....
٣٠٣	قائمة المراجع والمصادر.....

الفصل التمهيدي

المقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علمًا، وأعطى من شاء من عباده عطاءً جمًّا، القديم الحكيم، الذي شرّع الأحكام، وجعل لها قواعد، وهدى من شاء لحفظها، وفتح لمن شاء من عباده ما أغلق من الأدلة، ووقفه لفهمها. والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبيّن لأمتة طرق الاستدلال، المقتدى به فيما كان عليه وفيما أمر به أو نهى عنه من أفعال وأقوال، وعلى آله وأصحابه نقلة الشرع، تفصيل أحكامه من حرام وحلال، أما بعد.

فإن الشريعة الإسلامية تنطوي على أحكام وقواعد فقهية مبثوثة تصرّيحًا وتلميحًا في ثنايا نصوص الكتاب والسنة. والمنهج العلمي الذي تستفاد به تلك القواعد والأحكام هو ما تكفل به علم أصول الفقه، فعلم أصول الفقه يشتمل على مصادر أو أصول الأحكام والقواعد الأصولية كما يشتمل على المناهج والقواعد التي تستنبط بها الأحكام من تلك المصادر. ولا يخفى أن الفروع إنما تبنى على الأصول، ومن لا يفهم كيفية الاستنباط ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأصولها التي هي أصول الفقه لا يتسع له المجال للتعرف في الشريعة ولا يمكنه التفريع عليها بحال. فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة وأوضاع منظومة، فمن لم يعرف الأصول لم يحط علمًا بالفروع¹.

أما علم القواعد الأصولية فهو وليد علم أصول الفقه وفرع له، وقد جاءت هذه القواعد لضبط أصول الفقه في قوالب لفظية موجزة، سعيًا لضبط الاجتهاد الفقهي الذي أرسى علم أصول الفقه أسسه وأركانه. فكل اجتهاد فقهي لا بد أن يبنى على قاعدة أصولية أو أكثر اتخذها المجتهد طريقًا لفهم الأدلة واستعمالها على الوجه الصحيح الذي يناسبها. والاهتمام بالقواعد الأصولية بتجريدتها من المؤلفات الفقهية للعلماء الفقهاء من أمثال إمام الحرمين الجويني، ثم دراستها وربطها بتطبيقاتهم إيّاها على الفروع الفقهية، هو أحد السبل

¹ من مقدمة الزنجاني، شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني، تخريج الفروع على الأصول، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص ٣٤ مع تصرف يسير.

لاستجلاء المنهجية الاجتهادية عند أولئك الفقهاء، وهو عمل مهم في سبيل التقريب بين أحكام الفروع الفقهية الجزئية والقواعد الأصولية الكلية لبيان كيفية استناد تلك الفروع الجزئية من مسائل الفقه العملية إلى ما يؤسسها من القواعد الكلية التي يتكفل بها علم أصول الفقه.

يحتلّ إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني مكانةً كبرى في تاريخ علم الكلام والعقيدة بوصفه أحد كبار متكلمي أهل السنة على نهج الإمام أبي الحسن الأشعري. ويحتل مكانةً أكبر في مجال الفقه والاجتهاد التشريعي على مذهب الإمام الشافعي أصولاً وفروعاً. ففي مجال الأصول أسهم الجويني في تطوير الدرس الأصولي وإنضاجه بصورة متميزة جعلت ابن خلدون في مقدمته يعد كتابه "البرهان في أصول الفقه" أحد الأركان الأربعة التي قام عليها علم أصول الفقه إلى جانب كتاب "المستصفي" للغزالي وكتاب "العهد" للقاضي عبد الجبار وشرحه كتاب "المعتمد" لأبي الحسين البصري^٢.

أما في ميدان الفقه والفروع فيعد الجويني مرجعاً ومعلماً بارزاً في تطور الفقه الشافعي، وذلك من خلال كتابه الفرد "نهاية المطلب في دراية المذهب". فهذا الكتاب الذي ختم به حياته العلمية الحافلة بناه الإمام الجويني على كتاب "مختصر الأم" للمزني (تلميذ الشافعي)، واستوعب فيه ما جادت به قرائح أعلام الفقه الشافعي خلال القرنين الثالث والرابع والنصف الأول من القرن الخامس من اجتهادات واستنباطات وتخريجات في أبواب الفقه المختلفة، فمحص ورثب وهذب ووجه تلك الاجتهادات والتفريعات والاستنباطات والتخريجات حسب ما يقتضيه المنهج الاجتهادي للإمام الشافعي، وأسقط منها ما رآه غير لائق بقواعد المذهب مما تساهل فيه أو غفل عنه غيره من الفقهاء السابقين.

ولذلك حظي كتاب "نهاية المطلب" بتقدير كبير في تاريخ الفقه الشافعي، وصار موضع اهتمام العلماء بالدرس والشرح والاختصار حتى قال ابن عساكر (ت. ٥٢٩ هـ) عنه:

^٢ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة وراجعه سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ج ١، ص ٥٧٦.

"فما صنف في الإسلام قبله (النهاية) مثله"^٣. وكذلك قال عنه تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١ هـ): "ومن تصانيفه (النهاية) في الفقه، لم يُصنف في المذهب مثلها، فيما أجزم به"^٤. فهو أهم ما أُلّف على المذهب الشافعي بعد الأم ومختصر المزني، بل هو أوفر حظاً بالقبول بعدهما لدى علماء الشافعية حتى من "الحاوي الكبير" للماوردي الذي يناظره في الحجم والمادة، والذي لم يلق معشار ما لقيه "النهاية" من عناية فقهاء المذهب الشافعي. بل إن المصنفات الفقهية لدى الشافعية من لدن الإمام الغزالي تصدر عنه وترجع إليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مشكلة البحث

ومع هذه المكانة المرموقة التي يحتلها الجويني في مجالي الفقه والأصول، فإن الدراسات التي تتناول تراثه الأصولي شحيحة جداً، ويزداد شحُّ مثل هذه الدراسات حتى تكاد تنعدم فيما يتعلق بتناول جانب القواعد الأصولية في فكره الأصوليِّ عامةً، ومن خلال كتابه الموسوعيِّ "نهاية المطلب في دراية المذهب" خاصةً. والسبب الرئيس في غياب أية دراسة علمية للقواعد الأصولية في هذا الكتاب الأخير هو أنه لم يتم نشره إلا قبل سنوات فقط، ولم يكن لغير محققه المرحوم الدكتور عبد العظيم محمود الدّيب من فرصة للاطلاع عليه. وقد أجاد وبرع هذا المحقق الكبير في تقديمه، حيث درس جوانب مختلفة من "نهاية المطلب" وخاصة في ناحتي الفقه والأصول، إلا أن هناك مجالاتٍ لم يستوف الكلام عليها، بل لم يتعرض لها أصلاً، ومن ذلك القواعد الأصولية وفروعها الفقهية في الكتاب المذكور.

ولما كان كتاب "نهاية المطلب" بهذه المثابة تأصيلاً واستيعاباً لمسائل الفقه في المذهب الشافعي، فقد اهتمَّ إمام الحرمين الجويني بوضع القواعد الأصولية بجانب القواعد والضوابط

^٣ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠٤هـ)، ص ٢٨٢.

^٤ تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م)، ج ٥، ص ١٧١.

الفقهية اهتمامًا بالغًا، وقد عبّر عن ذلك بقوله وصفًا لهذا الكتاب: "يحتوي تقرير القواعد وتحرير الضوابط والمعاهد، في تعليل الأصول، وتبيين مآخذ الفروع، وترتيب المفصل منها والمجموع، ومشمتمل على حل المشكلات، وإبانة المعضلات، والتنبيه على المعاصات والمعوصات، ويُغني عن الارتباك والمتاهات، والاشتباك في العمایات"^٥.

واعتبارًا لكل ما سبق، رأى الباحث تخصيص القواعد الأصولية في هذا الكتاب بالدراسة جمعًا وتحليلًا وترتيبًا من أجل نظمها في نسق واحد يربطها بوجوه تطبيقها على المسائل والفروع الفقهية العملية على نحوٍ يمكننا من استيعاب منهج الجويني في صياغة القاعدة الأصولية وتحكيمها في الفروع الفقهية التي تناسبها من أبواب الفقه المختلفة.

أسئلة البحث

يسعى الباحث خلال هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما القواعد الأصولية التي ذكرها إمام الحرمين في نهاية المطلب؟
٢. كيف طبّق إمام الحرمين القواعد الأصولية في كتابه نهاية المطلب؟
٣. ما العلاقة بين القواعد الأصولية في نهاية المطلب ومؤلفات إمام الحرمين الأخرى؟

أهداف البحث

وإجابةً عن الأسئلة السابقة سيسعى الباحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١. الكشف عن جملة من القواعد الأصولية التي نثرها إمام الحرمين في كتاب "نهاية المطلب".
٢. معرفة منهج إمام الحرمين في تطبيق القواعد الأصولية في "نهاية المطلب".
٣. ربط القواعد الأصولية في نهاية المطلب بما ورد منها في مؤلفات إمام الحرمين الأخرى.

^٥ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، (بيروت: دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج ١، ص ٣.

أهمية الموضوع

قال الزنجاني في تخرّيج الفروع على الأصول مبيّنًا أهمية علم أصول الفقه: "ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبني على الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه، لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفرّيع عليها بحال؛ فإن المسائل الفرعية على اتساعها، وبعد غاياتها، لها أصول معلومة، وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علماً".^٦

فأما علم القواعد الأصولية وهو وليد علم أصول الفقه يحاول إعادة تشكيل علم أصول الفقه في ثوب قانونيٍّ موجزٍ ومحكمٍ حتى يصبح عمدة في ضبط علم أصول الفقه والاجتهاد الفقهيّ. ولكن للأسف الشديد كما سأوضحه فيما بعد، أن علم القواعد الأصولية لم يكن مصدرَ اهتمام المؤلفين في هذا اليوم في صورة مجردة على غرار علم القواعد الفقهية. انطلاقًا من ذلك، حاول بعض المؤلفين بعث روح جديدة في هذا العلم كما فعله الدكتور أيمن عبد الحميد البدارين في رسالة دكتوراه القيمة التي طبعت أخيراً بعنوان "نظرية التقييد الأصولي". كما حاول قبله الدكتور الجيلالي المريني استخراج القواعد الأصولية من كتاب المغني لابن قدامة المقدسي في رسالته "القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني"، وهي مطبوعة ومتداولة. فرسالي هذه ماهي إلا تمديد لهذه المحاولة حيث سأقوم باستخراج القواعد الأصولية من كتاب "نهایة المطلب في دراية المذهب" لإمام الحرمين.

وبعد، فيمكن أن أقول أن أهمية رسالتي في هذا المقام هي؛ تجريد تلك القواعد الأصولية المخزونة في نهایة المطلب وإبرازها في بحث مستقل، وهذا سيعود بالنفع إلى الثروة العلمية الأصولية وشخصيتها (إمام الحرمين) وأيضًا إلى خدمة أحد المذاهب الفقهية وهو المذهب الشافعي.

^٦ الزنجاني، تخرّيج الفروع على الأصول، ص ٣٤.

الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع

١. الدراسة عن القواعد الأصولية وهي على عظيم قدرها وفضلها لم تكن مصدر اهتمام المتخصصين في الفقه وأصوله في بحوثهم العلمية إلا ما ندر، ونحن في حاجة ملحة إليها لأنها تقرب المباحث الأصولية إلى حيز التطبيق.
٢. إمام الحرمين من العلماء الشافعية الأفاضل، وقد اشتغل الناس بمصنفاته الفقهية والأصولية على مر العصور إلى يومنا هذا. وأما كتابه "نهاية المطلب" فهو نتيجة عمره وثمرة فكره في دهره، ويُعدُّ أهم وأجل كتبه حيث أُلّفه في سنواته الأخيرة بعد اكتمال نضجه وقريحته. فهو أجدر الكتب للنظر في معرفة آراء إمام الحرمين الفقهية المعتمدة ومنهجهم في تطبيق القواعد الأصولية.

منهجية البحث

- من أجل نجاح الخطة التي وضعتها لدراسة هذا الموضوع ألّزمت ما يلي:
١. الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي في دراسة القواعد الأصولية المستخرجة من كتاب نهاية المطلب وآراء العلماء حولها ومناقشتها ومقارنتها ومقابلتها بما جاء في كتبه الأخرى وخاصة "البرهان في أصول الفقه"، و"التلخيص في أصول الفقه"، و"الكافية في الجدل"، و"الغياثي" (وهو كتاب في مقاصد الشريعة والسياسة الشرعية)، من أجل صياغتها صياغة تجمع شتات ما قاله الجويني بشأنها في المواضيع المختلفة من مصنفاته، ملتزمًا بالموضوعية وبتحري الحق والصواب. فبعض القواعد الأصولية في "نهاية المطلب" نص عليها إمام الحرمين بصورة محكمة واضحة، وبعضها لم يتم بصياغتها على هذا النحو، ولكنها مشتملة على العناصر الآتية التي توحى بأنها قاعدة أصولية، وذلك وفقًا للمعايير الآتية:
 - أ. ذكرها في مقام تدليل أو توجيه قول من الأقوال.
 - ب. عبارتها تدل على أنها قاعدة كليّة إلا أن صنعتها اللفظية لا تكن على صياغة قانونية موجزة ومحكمة.
 - ج. مشابقتها لقاعدة أصولية نص عليها إمام الحرمين في كتبه الأخرى.

د. مشابقتها لقاعدة أصولية نص عليها غير الإمام الجويني من علماء الأصول. وسأكتفي بعرض القواعد من النوع الأول في صيغتها الأصلية التي وضعها المؤلف، اللهم إذا فيها ما يحتاج إلى توضيح أو بيان علاقتها بقواعد أخرى. وأما تلك التي من النوع الثاني فسأقوم بصياغتها صياغة أقتبسها من مؤلفات إمام الحرمين الأخرى أو غيره من الأصوليين إن وجدتها، أو صياغة اخترعتها تتناسب مع طبيعة القاعدة - مما سيأتي تفصيله في الفصل الأول من البحث - وتعبر عن مضمونها ومداهها، ثم أحللها تحليلاً علمياً أصولياً مع عرضها على مؤلفات أصولية لإمام الحرمين نفسه وغيره من العلماء. وفي كلا الحالين سأربط تلك القواعد بفروعها الفقهية كما جاءت في كتاب "نهاية المطلب".

٢. الاعتماد المنهج الاستدلالي بالرجوع إلى المصادر والمراجع المعتمدة في علمي الفقه وأصوله وغيرهما من مختلف العلوم ذات العلاقة بالموضوع، مع اعتماد المقابلة والترجيح، وذلك بغرض جعل الأفكار والمفاهيم التي يدور عليها البحث أكثر وضوحاً.

حدود البحث ومادته الأساسية

يكون تركيز البحث على دراسة وتحليل كتاب "نهاية المطلب" وربط ما جاء فيه من قواعد أصولية بمؤلفاته وخاصة "البرهان في أصول الفقه"، و"التلخيص في أصول الفقه"، و"الكافية في الجدل"، و"غياث الأمم في التياث الظلم". وسبب اختيار هذه المؤلفات دون مؤلفاته الأخرى يتضح من ملاحظتها واحتوائها على القواعد الأصولية نظرياً وتطبيقياً. وفيما يلي وصف موجز فيه بيان لأهمية هذه المؤلفات:

١. البرهان في أصول الفقه

ألفه إمام الحرمين على منهج جديد وطريقة متميزة عن سابقه. قال التاج السبكي في طبقاته، "اعلم أن هذا الكتاب وضعه الإمام في أصول الفقه على أسلوب غريب لم يقتد فيه بأحد،

وأنا أسميه لغز الأمة لما فيه من مصاعب الأمور، وأنه لا يخلو مسألة عن إشكال ولا يخرج إلا عن اختيار يخترعه لنفسه وتحقيقات يستبد بها"^٧. فقد حفظ لنا "البرهان" الآراء الأصولية لجماعة من العلماء ضاعت كتبهم مثل آراء القاضي أبي بكر الباقلاني في كتبه "الإرشاد والتقريب"، و"الأصول الكبير"، و"الأصول الصغير"، و"المقنع في أصول الفقه"، و"مسائل أصولية"، وآراء أبي الحسن الأشعري في كتاب "أجوبة المسائل البصرية" وآراء القاضي عبد الجبار في "شرح العمدة"^٨. وكان كتاب البرهان مع "المستصفى" للغزالي و"العهد" للقاضي عبد الجبار و"المعتمد" لأبي الحسين البصري هي قواعد علم أصول الفقه وأركانه. وكل من جاء بعدهم أخذ عنهم واعتمد عليهم^٩.

٢. التلخيص في أصول الفقه

هذا الكتاب لخصه الجويني من "التقريب والإرشاد" للقاضي أبي بكر الباقلاني. قال ابن السبكي في "رفع الحاجب" عن "التقريب والإرشاد": "إنه أجل كتب الأصول"^{١٠}. وقال عنه الزركشي في "البحر المحيط": "وهو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقاً"^{١١}. أملى إمام الحرمين "التلخيص" وهو في مكة^{١٢}. وقد أكثر النقل عنه ابن السبكي في "الإبهاج في شرح

^٧ ابن السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥، ص ١٩٢.

^٨ انظر مقدمة المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، (قطر: د.ن، ط ١، ١٣٩٩هـ)، ج ١، ص ٥٢-٥٣.

^٩ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج ١، ص ٥٧٦؛ وانظر الزحيلي، محمد، أعلام المسلمين: الإمام الجويني إمام الحرمين (دمشق: دار القلم، ط ٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص ١٧١.

^{١٠} تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: عالم الكتب، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ج ١، ص ٢٣١.

^{١١} بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه. تحرير: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط ٢، ١٤١٣هـ)، ج ١، ص ٨.

^{١٢} المرجع السابق.

المنهاج" والزرکشي في "البحر المحيط"^{١٣}. وبما أن الكتاب هو مختصر عن "التقريب والإرشاد" للباقلاني، وأن الجويني كتبه في بداية حياته العلمية، فقد جرى فيه الجويني في الغالب تبعاً للباقلاني كما قرره محققاه في المقدمة للتحقيق. ولكن ذكائه وطبعه الميَّال إلى الاجتهاد أبي أن يكون جامداً ومقلداً لآراء الباقلاني في كل صغيرة وكبيرة. فنار أحياناً على آراء الباقلاني في بعض اختياراته الأصولية^{١٤}. فعلى هذا الأساس سيكون هذا الكتاب أحد مصادر رسالتي للوقوف على آراء الجويني الأصولية وخاصة في مستهل حياته العلمية.

٢. الكافية في الجدل

أدرجت هذا الكتاب محققته فوقية حسين محمود في قسم المصنفات في الجدل^{١٥}. وهذا الإدراج صحيح لا مرأى فيه من حيث عنوان الكتاب، وأسلوبه ومحتوياته العامة. وأما من حيث موضوع البحث ومباحثه فإنه داخل في قسم المصنفات في أصول الفقه. وهذا لا يناقض ما فعلته فوقية حسين نظراً لأن الأسلوب الجدليّ أو الأسلوب المنطقي وسيلة إقناع معروفة في كتب الأصول. وهذا الأمر نستطيع أن نلاحظ من خلال اطلاعنا لموضوعات الكتاب حيث قسمه إمام الحرمين إلى ٢٥ موضوعاً، أكثرها يتعلق بالمباحث الأصولية مثل طريق معرفة الأحكام، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والمعارضة والترجيح. كما أن الأمثلة التطبيقية التي ساقها الإمام لتحقيق مباحثه أكثرها فروع فقهية. وبعد الكل، أرى أن هذا الكتاب لا يخرج عن إطار المصنفات الأصولية لإمام الحرمين الذي له علاقة وثيقة بموضوع رسالتي.

^{١٣} انظر مقدمة التحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، كتاب التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: الدكتور عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج ١، ص ٨.

^{١٤} انظر مقدمة التحقيق: الجويني، كتاب التلخيص في أصول الفقه، ج ١، ص ٦٦.

^{١٥} انظر مقدمة التحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الكافية في الجدل، تحقيق تقديم وتحقيق وتعليق: فوقية حسين محمود، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ص ٢٤.

٣. غِيَاثُ الْأُمَمِ فِي التِّيَاثِ الظلم

هو كتاب في السياسة الشرعية، وليس في الإمامة فقط كما يظنه البعض^{١٦}؛ لأنه قد أطلال الكلام في الأئمة قبل أن يشرع الكلام في مناط الأحكام لو خلا الزمان عن الإمام ومتعلق العباد عند خلو الزمان عن المفتين المجتهدين. وقد قرَّرَ الإمام أكثر من مرة أنه لم يجعل موضوع الإمامة إلا توطئةً وتمهيدًا للكلام عن موضوعاتٍ لاحقة التي ذكرتها قبل قليل. والسياسة الشرعية - كما نعلم - لها علاقة وثيقة بأصول الفقه، وتجلت في "الغياثي" هذه العلاقة حيث احتوى على كثيرٍ من القواعد الأصولية ومن ضمنها القواعد المقاصدية. وبما في هذا الكتاب من علاقة بأصول الفقه واحتوائه على القواعد الأصولية والأمثلة التطبيقية لها سأجعله أحد مصادر اهتمامي في دراسة كتاب "نهاية المطلب".

الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث إلى قسمين: الأول يشمل الدراسات التي تتناول جوانب مختلفة من فقه الإمام الجويني وفكره، وبذلك يمكن عدُّها ذات صلة مباشرة بما يروم الباحث القيام به. أما القسم الثاني فيشمل الدراسات التي تتناول موضوع القواعد الأصولية من خلال دراسة مصنفات معينة في الفقه أو أوصول الفقه أو بصورة مطلقة دون التقيد بمصنّفٍ أو عالم معين. وفيما يأتي عرضٌ لأهمّ تلك الدراسات بقسميها حسب ما أمكن للباحث الوصول إليه والاطلاع عليه.

أ- الدراسات الخاصة بالإمام الجويني

١ - فقه إمام الحرمين، خصائصه، أثره، منزلته، تأليف عبد العظيم محمود الديب رحمة الله عليه، الكتاب عبارة عن رسالة حصل بها المؤلف على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف والتوصية بطباعتها وتبادلها مع الجامعات من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. أبرز المؤلف في

^{١٦} وهو بنفسه رأي أ.د. عبد العظيم الديب في كتابه فقه إمام الحرمين قبل أن يحقق كتاب الغياثي. عبد العظيم محمود الديب، فقه إمام الحرمين، خصائصه - أثره - منزلته، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ص ٤٤٤ و ٤٥٨.

هذا الكتاب شخصية إمام الحرمين في الفقه والأصول حينما طغى على هذا الإمام الجانب الكلامي في الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث الأكاديمية. اعتمد المؤلف في بحثه على كتب إمام الحرمين الفقهية والأصولية وهي كلها مخطوطة وبعضها مصور على (ميكروفيلم) وقتئذ، ومن بينها كتاب "نهاية المطلب" موضوع رسالتنا. واعتمد المؤلف كثيراً على "نهاية المطلب" في الباب الأول والثاني في استنباط اتجاهات إمام الحرمين الأصولية. وهذا الأمر يتحلي بوضوح عندما نقرأ في الباب الأول؛ موضوع النسخ والترجيح، ومذهب الصحابي، وفي الباب الثاني؛ موضوع التزام النصوص ما أمكن، ومراعاة روح الشريعة، والاتجاه إلى التيسير، ورعاية العرف، والاهتمام بالمجتمع، والإدراك البصير لسر المسائل ومأخذها، والمهارة في التفرع والتقنين. ولاحظت أن المؤلف اعتمد على "نهاية المطلب" أكثر من اعتماده على غيره من الكتب بل على "البرهان" نفسه في الباب الثاني من الكتاب. وقد عنى المؤلف عنايةً شديدةً بالنقل اللفظي من "نهاية المطلب" لكي ينطق بوضوح ما يريد أن يستدل به في تحديد مميزات فقه إمام الحرمين وأصوله. وقد أجاد في ذلك نظراً لأنه قد صاحب كتاب "نهاية المطلب" خمساً وعشرين سنة كما أقرّه في مقدمته لكتاب "نهاية المطلب"^{١٧}. ويُعتبر الديدب أول من درس "نهاية المطلب" دراسةً مستفيضةً في هذا العصر بل أول من مهده للآخرين بالدراسة. وكفى بالدكتور عبد العظيم الديدب فخراً أن ينشر في الأمة فقه إمام الحرمين بتحقيق كتاب "البرهان" و"الغياثي" و"النهاية"، واستحق بذلك لقب "صاحب إمام الحرمين" - كما هو شائع بلا منازع- وبما يعاينه من متاعب ومشقات في سبيل تحقيق تلك الكتب الثلاثة، والتحقيق أصعب بكثير من التأليف كما قال الجاحظ قديماً، "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر وقرات من حر اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام"^{١٨}.

٢- مقدمة محقق كتاب "نهاية المطلب في دراية المذهب"، تأليف عبد العظيم محمود الديدب، جعلها المحقق في كتاب مستقل كدراسة تمهيدية لتحقيق كتاب "نهاية المطلب". تقع

^{١٧} انظر مقدمة المحقق: الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ص ٢٩.

^{١٨} أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (مصطفى الباي الحلبي: القاهرة، ط ٢، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، ج، ص ٧٩.

المقدمة في ثمانية فصول. تحدث في الفصل الأول عن تاريخ الحياة الفقهية في عصر الرسول إلى عصر الإمام الشافعي، وفي الفصل الثاني عن نشأة المذهب الشافعي من التأسيس إلى الاستقرار، مع شيء من مصطلحاته، وفي الفصل الثالث عن تعريف بإمام الحرمين، وفي الفصل الرابع عن تعريف بنهاية المطلب. أما في الفصل الخامس تكلم المحقق عن ملامح منهج إمام الحرمين وأسلوبه. وأما في الفصل السادس ألقى المحقق الضوء على منزلة إمام الحرمين في علم الحديث قبل أن يتعرض الكلام على منهجه في التحقيق وتعريف بالنسخ المخطوطة في فصلي السابع والثامن. ويكون الفصل الرابع والخامس أشد علاقة بموضوع بحثي لأنه - حسب معرفتي - قد أتى بتحليل عن كتاب "نهاية المطلب" فيهما ما لا يكون في غيره من الكتب، وهو أحدث ما وصلتُ في تعريف بـ "نهاية المطلب" بشكل خاص. والمحقق هو أصدق من تكلم عن "نهاية المطلب" لأنه ثمرة صحبته لإمام الحرمين التي أُرِيت على الأربعين عاماً. بيّن المحقق في هذا الفصل الرابع عن مكانة "نهاية المطلب" في عقد السلسلة الذهبية لكتب المذهب الشافعي وأثاره في الكتب التي صُنِّفت بعده. وفي المبحث الأول من الفصل الخامس درس المحقق ملامح منهج إمام الحرمين وصفاته على ضوء "نهاية المطلب" حيث استخراج من نصوصه عشرة ملامح التي تدل على منهجيته ودقته وإبداعه في التأليف.

٣- البحوث المقدمة لندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني، الندوة أقيمت في كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، في ١٩-٢١ من ذي الحجة ١٤١٩هـ الموافق ٦-٨ أبريل ١٩٩٩هـ. قام بتحرير هذه البحوث الأستاذ الدكتور عبد العظيم محمود الديب والدكتور محمد صالح الشيب ونشرت في كتاب سنة ٢٠٠٠م. تتحدث البحوث عن إمام الحرمين في المحاور المختلفة؛ الأول: إمام الحرمين في عصره، الثاني: المعرفة والمنهج عند إمام الحرمين، والثالث: جهود إمام الحرمين في علم العقيدة، والرابع: جهود إمام الحرمين في الرد على المخالفين، والخامس: جهود إمام الحرمين في أصول الفقه، والسادس: جهود إمام الحرمين في السياسة الشرعية، الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين، والثامن: مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين. من بين البحوث المقدمة أختار ثلاثة منها بالبيان هنا لوثاقه صلتها بموضوع بحثي وهي:

أ. مكانة إمام الحرمين في أصول الفقه لإبراهيم كافي دونمز، ألقى المؤلف في مقالته نظرةً عامةً لمساهمات إمام الحرمين في أصول الفقه وحلّل آراء الإمام الأصولية وخاصة في الإجماع، والقياس، والاستدلال، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستحسان، والعرف والعادة، ومباحث الألفاظ والمقاصد. ورغمًا من أن المؤلف لم يتناول كل آراء الإمام الأصولية نظرًا لطبيعة المؤتمر، إلا أنه قد أعطى فكرةً عامةً عن آراء الإمام في الموضوعات التي سبق ذكرها وربط أفكار الإمام بعضها ببعض كما فعل في موضوع "الاستصلاح" حيث يرى أنه منطبق في النتيجة على الصور الكثيرة من الاستنباط التي تناولها الإمام من كتاب "القياس" وعده في مضمون "الاجتهاد الاستصلاحي"^{١٩}.

ب. الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين لرقيق يونس المصري، تناول المؤلف في مقالته الجانب الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الذي يتمثل في قواعد ومبادئ وكليات استنتج أكثرها من كتابه الغيائي. وعلى الرغم من أن المؤلف قد اعترف بقصور بحثه لعدم صدور كتاب نهاية المطلب حينئذ حتى يجد ما يعينه على استكمال رحلته العلمية، إلا أنني وجدتُ بحثه مليئًا بالقواعد الأصولية والفقهية التي صاغها الإمام في مؤلفاته، منها؛ إذا اختلط الحرام بالحلال غلب الحلال^{٢٠}، الأصل في الأبخاع التحريم، إن التحريم إذا لم يقم عليه دليل فالأمر يجري على رفع الحرج، إذا تعارضت الظنون انتفى الحكم، وكل ما أشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه، الحاجة هي الأصل والاستصلاح بالإضافة إليها فرع، فروض الكفايات أعلى منزلة في القربات من فروض الأعيان، إذا تعارضت الثقة مع العدد فالترجيح بالثقة^{٢١}، الحاجة تنزل منزلة الضرورة الخاصة، لا حرام إلا بدليل، لا وجوب إلا

^{١٩} إبراهيم كافي دونمز، "مكانة إمام الحرمين في أصول الفقه"، ندوة حول الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني، (الدوحة: جامعة قطر، ذو الحجة ١٤١٩هـ الموافق إبريل ١٩٩٩م)، ص ٥٣٩.

^{٢٠} خلافًا للقاعدة الشائعة "إذا اختلط الحرام بالحلال غلب الحرام"، ولكن عندي ملاحظة على هذه القاعدة ومدى صحة نسبتها إلى الجويني، وذلك في الكلام على القواعد الأصولية المتنوعة. انظر رقيق يونس المصري، "الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين"، ندوة حول الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني، (الدوحة: جامعة قطر، ذو الحجة ١٤١٩هـ الموافق إبريل ١٩٩٩م)، ص ٨٨٢.

^{٢١} أصل القاعدة قول الجويني: "والغالب على الظن التعلق بمزية الثقة إذا ظهرت؛ إن الغالب على الظن أن الصديق رضي الله عنه لو روى خبرًا، وروى جمع على خلافه خبرًا، لكان الصحابة يؤثرون رواية الصديق". رقيق يونس المصري،